

الإعلام الأردني في المنوية الأولى

من ١٩٢١ - ٢٠٢١

الدكتور ماجد الخضري

أستاذ مشارك في الإعلام

جامعة العلوم التطبيقية

(١-١) ملخص الدراسة :-

تتناول هذه الدراسة تاريخ الصحافة في الأردن من الإعلان عن تأسيس إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١م وحتى عام ٢٠٢١م أي إنها تتناول الصحافة في الأردن خلال مئة عام من تاريخ الدولة الأردنية، من بدايات ظهور الصحافة في الأردن بدءاً بالصحيفة الأولى التي أصدرها الأمير عبد الله الأول بن الحسين عندما قدم إلى الأردن وهي صحيفة الحق يعلو التي كتبت بداية بخط اليد مروراً بصحف مرحلة الاحتلال وحال الصحافة تحت الاحتلال البريطاني مروراً بفترة الاستقلال وفترة ما بعد احتلال الضفة الغربية التي كانت جزءاً من الأردن وإعلام مرحلة السير نحو الديمقراطية التي بدأت بعد رفع الأحكام العرفية عام ١٩٨٩م، ثم مرحلة الإعلام في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين.

الكلمات المفتاحية :- الصحافة - الأردن - الصحف - الإعلام الأردني - تاريخ الأردن.

(٢-١) English summary

This study deals with the history of the press in Jordan from the announcement of the establishment of the Emirate of East Jordan in 1921 AD until the year 2021 AD, meaning that it deals with the press in Jordan during a hundred years of the history of the Jordanian state, in terms of the beginnings of the emergence of the press in Jordan, starting with the first newspaper issued by Prince Abdullah I bin Al-Hussein when he came to Jordan, the newspaper Al-Haq Ya'lo, which was first written by hand, passing through the newspapers of the occupation period, the state of the press under British occupation, the period of independence and the period after the occupation of the West Bank, which was part of Jordan, and the flags of the march towards democracy that began after the lifting of martial law in 1989 The media was carried out during the reign of King Abdullah II bin Al Hussein.

Keywords :- Journalism - Jordan - newspapers - Jordanian media - Jordan's history

(١-٣) المقدمة :-

لقد كان الأردن عبر التاريخ جزء من ولاية سورية العربية وبقيت على هذا الحال بعد سقوط الدولة العثمانية حيث شكل الأمير فيصل بن الحسين مملكة فيها ضمت ما يعرف حالياً بالأردن وفلسطين وسوريا ولبنان لكن هذه الولايات العربية وقعت تحت الاحتلال البريطاني والفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى حيث تم احتلال القدس والمدن الساحلية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط عام ١٩١٧ وأصبحت تحت النفوذ البريطاني المباشر في حين تم تأسيس مملكة عربية في ما تبقى من بلاد الشام برئاسة الملك فيصل ولم تدم هذه المملكة سوى أشهر معدودة حيث سقطت في معركة ميسلون الفاصلة بين القوات الفرنسية والعربية عام ١٩٢٠م وعلى أثر ذلك قسمت بلاد الشام بين النفوذ البريطاني والفرنسي.

وخضعت الأردن وفلسطين اللتين كانتا تسميان جنوب سوريا للاحتلال البريطاني حيث أصدرت بريطانيا وعد بلفور واعترفت من خلالها بحق اليهود بإقامة دولة على أرض الأردن وفلسطين لكنها تخلت لاحقاً عن ضم ما أصبح يعرف بالأردن لهذه الدولة.

ومع انتهاء العهد الفيصلي في سورية الكبرى على يد فرنسا في تموز عام ١٩٢٠م، وقيام الإنجليز ببسط نفوذهم على شرق الأردن، بموجب اتفاقية سايكس بيكو، التي عينت الحدود بين الدولتين المنتدبتين على بلاد الشام، أقيمت حكومات محلية ضعيفة في شرق الأردن، بهدف وضع البلاد في حالة من الفتن، والاضطرابات، والمنازعات. حيث لم تكن هذه الحكومات تملك المواد المالية الكافية، والقوة العسكرية اللازمة لفرض الأمن، والنظام وسيادة القانون. وكان هذا تمهيداً للاحتلال العسكري البريطاني للمنطقة. وصادف في هذا الوقت وصول جماعة الحركة العربية، إلى الأردن من دمشق، لتنظيم أنفسهم في مناوأة الفرنسيين، وحملهم على طلب مساعدة بريطانيا لتهدئة الحال، الذين بدورهم اتصلوا بال الشريف الحسين ملك الحجاز طالبين منه إرسال أحد أبنائه ليتولى قيادة الحركة الوطنية في شرقي الأردن، فوقع اختيار الشريف الحسين بن علي على ولده عبدالله الذي كان يتولى الخارجية أثناء الثورة، فقاد جيشاً مؤلفاً من ألفي شخص باتجاه معان التي كانت تحت سلطة الحجاز، وأعلن الأمير عبد الله عن سبب قدومه، وهو العمل على إخراج الفرنسيين من سورية وتحريرها.

وصل الأمير عبد الله إلى معان في ٢١ تشرين الأول ١٩٢٠م، فاستقبل بحفاوة من قبل أهلها، وأصدر الأمير عبد الله في ٥ كانون الأول عام ١٩٢٠م بياناً إلى أهالي سوريا كافة طلب فيه إعلان الثورة على الفرنسيين، وحمل السلاح لتحرير وطنهم، وطرد المعتدين. ثم أعلن نفسه نائباً لملك سوريا، ودعا إلى اجتماع يعقد في معان، وعلى أثر ذلك قدم عدد من رجال الحركة الوطنية إلى معان للالتفاف حول الأمير، فبدأت الحركة الوطنية الشعبية في شرق الأردن تعمل على تمهيد الأمور لمجيء الأمير إلى عمان. وبعث الأمير مندوباً عنه إليها تمهيداً لقدمه، وأصبحت عمان مركزاً للحركة الوطنية، إذا أخذت تستقبل وفود الوطنيين الأردنيين والسوريين. وكانت ردود فعل أبناء وصول الأمير عبدالله بن الحسين إلى معان مقلقة للفرنسيين في سوريا وإنجلترا في فلسطين فأخذوا يحسبون للأمير حسابه، ويتخوفون من قيام فتن واضطرابات.

وعندما انعقد مؤتمر القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١م تمت فيه محادثات بين الملك فيصل والمستر تشرشل، ترتب عليها أن تعهدت بريطانيا للعرب إدارة شؤونهم في العراق وشرق الأردن، وأقرت تنصيب فيصل ملكاً على العراق، وعملت على التفاهم مع الأمير عبد الله لتسليمه زمام الأمور في شرق الأردن وهكذا تكون قد أوفت بجزء من وعودها للشريف حسين ملك العرب عندما أعلن الثورة العربية الكبرى ضد العثمانيين مقابل وحدة العرب واستقلالهم.

سبق وصول الأمير عبد الله إلى عمان، وصول الشريف علي الحارثي في مطلع كانون الأول عام ١٩٢٠م، واتصل بأعيانها ثم غادرها إلى السلط، فاتصل كذلك بالأعيان وشيوخ السلط داعياً إياهم لمبايعة الأمير، وعلى الأثر عقد اجتماع في عمان تقرر فيه دعوة الأمير عبد الله للقدم إلى عمان، هب عدد من زعماء المنطقة ليكونوا في ركاب الأمير عند تحركه من معان، ولما رأى الأمير عبد الله إخلاص سكان شرقي الأردن له اعتزم الانتقال من معان إلى عمان، فوصلها في ١٢ آذار عام ١٩٢١م، حيث استقبله جمهور كبير من مختلف أنحاء الإمارة. وبوصول الأمير إلى عمان انتهى عهد الحكومات المحلية، وأخذت السلطة تتركز في يديه، وتحقق الفشل التام للإنجليز في إخراجه من البلاد.

وفي ١٥ آذار عام ١٩٢١م تلقى الأمير عبد الله برقية من والده، يخبره فيها أن المستر تشرشل سيصل إلى القدس، وأنه سيقابلك ويفاوضك، وعلى الأثر تلقى من هيربرت صموئيل المندوب السامي في فلسطين دعوة لزيارة القدس، ومقابلة الوزير البريطاني تشرشل فقبل الأمير الدعوة، وغادر عمان إلى القدس فوصلها في ٢٧ آذار عام ١٩٢١م، حيث أجريت المباحثات في اليوم التالي. وأسفرت مباحثات الأمير عبد الله والوزير البريطاني تشرشل عن تأسيس إمارة شرق الأردن "صابات ١٩٥٨ ص ٤٥".

عاد الأمير عبدالله إثر هذا الاتفاق إلى عمان في ٣٠ آذار عام ١٩٢١م، وأخذ بوضع الخطط الكفيلة بتنظيم شرقي الأردن، فشرع في بناء الإدارة المركزية الأولى بأن عهد إلى رشيد طليع بمهمة بناء جهاز إداري منظم، واستطاع رشيد طليع تأليف الحكومة الأولى في تاريخ شرق الأردن في ١١ نيسان عام ١٩٢١م. وكان معظم أعضائها من قادة حزب الاستقلال.

عملت الحكومة على تقديم يد العون، والدعم للثوار السوريين ضد القوات الفرنسية. وقد سعى الأمير عبد الله إلى اعتراف بريطانيا بالكيان السياسي الجديد فتم ذلك في ٢٥ أيار عام ١٩٢٣م، وكان الأمير بالتعاون مع حكومته يمارس السلطة التنفيذية في البلاد تحت إشراف المندوب السامي البريطاني في القدس وممثله في عمان المعتمد البريطاني. وكانت بريطانيا حتى سنة ١٩٢٩م تمارس السلطة التشريعية بقرارات من المندوب السامي، وتمكّن البريطانيون في عهد الإمارة من تعيين حدود الإمارة الأردنية مع فلسطين وسوريا ونجد والحجاز والعراق، بين سنتي ١٩٢٢م و ١٩٢٨م.

أعلنت الحكومة البريطانية في اعترافها باستقلال إمارة شرق الأردن في ٢٥ أيار ١٩٢٣م، من خلال اتفاقية ستعقد بينها وبين الحكومة الأردنية، لتثبيت الوضع الدستوري للإمارة، ولكي تفي بريطانيا بتعهداتها الدولية، ولكن انقضت خمس سنوات قبل أن تضع بريطانيا ذلك التعهد موضع التنفيذ، بعقد الاتفاقية المنشودة. وخلال هذه الفترة تعرضت بريطانيا لضغوط من لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم، من أجل تنفيذ ذلك التعهد، كما أن الأمير عبد الله واصل مساعيه في هذا السبيل إلى أن استجابت بريطانيا لضغوط لجنة الانتدابات ومساعي الأمير، وقدمت المشروع المنتظر لمعاهدة أردنية بريطانية.

وكان الأمير عبد الله يهدف إلى تثبيت كيان إمارة شرق الأردن لاسيما أنّ الحركة الصهيونية كانت قد أعلنت عن رفضها لما جاء في صيغة صك الانتداب خاصة ما يتعلق بفصل منطقة شرق الأردن عن فلسطين، وتثبيت حدودها. وفي ٢٠ شباط عام ١٩٢٨م وقعت المعاهدة من قبل المندوب السامي اللورد بلومر في فلسطين عن بريطانيا، وحسن خالد أبي الهدى رئيس المجلس التنفيذي عن الأردن في القدس.

جاءت المعاهدة مطابقة في نصوصها لمبادئ صك الانتداب على الأردن مع إدخال بعض المبادئ الإيجابية عن طريق استقلال الإمارة" صابات ١٩٥٨ ص ١٢٣.

أثارت كثير من بنود هذه المعاهدة، ردود فعل كثيرة، فقد احتج حزب الشعب الأردنيّ عليها، وعقد المؤتمر الوطني الأردنيّ الأول في مقهى حمدان بعمان في ٢٥/٧/١٩٢٨م، وحضره حوالي (١٥٠) مندوباً من مختلف أنحاء البلاد، وصدر عنه الميثاق الوطني الأول الذي رفض أغلب بنود هذه المعاهدة، ورفض وعد بلفور بإيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين. وعلى الرغم من مساوئ بعض بنود هذه المعاهدة، إلا أنّها تضمنت وضع قانون أساسي (دستور) للبلاد، والتنازل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى الأمير، وكانت المعاهدة خاتمة مرحلة من حياة الإمارة اتسمت بالاضطرابات الداخلية، والمتاعب المالية، والاقتصادية، والاعتداءات الخارجية، ولاسيما اعتداءات قبائل نجد على جنوب الأردن والبقاء بين سنتي ١٩٢٢م و ١٩٢٤م. وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ البلاد تلخصت في وضع دستور للبلاد، وانتخاب مجلس تشريعي، وبداية علاقات مع الأقطار العربية المجاورة، وبدء الحياة السياسية، وظهور الأحزاب الوطنية إلى حيز الواقع وبقي الوضع على ما هو عليه حتى نال الأردن الاستقلال عام ١٩٤٦ وفي عام ١٩٤٨ وقعت فلسطين تحت الاحتلال اليهودي وتم ضم الضفة الغربية إلى الأردن ولكن إسرائيل استطاعت احتلالها عام ١٩٦٧م.

(١-٤) مشكلة الدراسة :-

تبرز مشكلة هذه الدراسة في أهمية وسائل الإعلام واعتماد كثير من الحكومات عليها للسيطرة على الجمهور المتلقي وسيطرة الحكومات في الدول العربية على وسائل الإعلام وتطبيقها نظرية

السلطة التي غرضها الرئيس حماية وتوطيد سياسة الحكومة القابضة على زمام الحكم، وخدمة الدولة حيث تشرف الحكومة على الصحف ووسائل الإعلام، وتفرض الرقابة عليها.

وترى الأنظمة العربية التي تعتمد نظرية السلطة الإعلامية أن الصفة يجب أن تتحكم في وسائل الإعلام فهي التي تملك أن توجه العامة لاتخاذ القرارات السياسية وأن الشخص الذي يعمل بالصحافة يكون عمله بمثابة امتياز خاص.

وفي الأردن كانت تسيطر الدولة سيطرة تامة على وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ولكن خفت سيطرتها على هذه الوسائل تدريجياً وبدأت في بيع حصصها وأسهمها خاصة في المكتوبة منها وسمحت بإنشاء إذاعات ومحطات تلفاز محلية؛ ومن هنا يكون السؤال الرئيس لهذه الدراسة:-

هل تمتع الأردن بنظام إعلامي ديمقراطي، هل القوانين والتشريعات الأردنية ساهمت بتطوير الإعلام، هل وسائل الإعلام الأردنية عبرت عن وجهة نظر الجماهير؟
هل قدمت الحكومات الأردنية الدعم اللازم لوسائل الإعلام خاصة في مرحلة الاحتلال البريطاني؟(٦٠)

وتتلخص مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

-:

وقد حاولت الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات الرئيسة.

-هل تبنت الصحف الأردنية قضايا الوطن والأمة؟

-هل يتمتع الأردن بمناخ ديمقراطي يساعد على تطور الصحافة؟

- هل تعرضت الصحافة للقمع في المئوية الأولى من عهد الدولة الأردنية؟

والتساؤلات الفرعية:-

- هل الأردن دولة متطورة في المجال الإعلامي؟

- هل تأخرت الصحافة في الظهور في إمارة شرقي الأردن؟

- هل سمحت الحكومات الأردنية لوسائل الإعلام بالعمل بحرية؟

- هل القوانين الأردنية شجعت على نشوء وسائل إعلام مستقلة؟

(٥_١) فرضيات الدراسة :-

- ١- علمت الحكومات المتعاقبة على السيطرة على وسائل الإعلام.
- ٢- كانت وسائل الإعلام في كثير من الأحيان تشكو من السيطرة الحكومية عليها.
- ٣- وضعت الحكومات الأردنيّة وسائل الإعلام تحت سيطرتها المباشرة خاصة في الفترة قبل ١٩٨٩م.

(٦_١) هدف الدراسة :-

هدفت هذه لدراسة واقع الصحافة والإعلام في الأردن خلال مئة عام منذ تأسيس الإمارة وحتى الوقت الحالي، وركزت هذه الدراسة على العلاقة التي كانت قائمة بين السلطات، والصحف، والصحفيين، ومالكي هذه الصحف والدور الذي أدّته الصحافة في الحياة العامة في فترة الاحتلال البريطاني وفي فترة الاستقلال، وفي فترة ما بعد احتلال الضفة العربية التي كانت جزءاً من الأردن وفي المرحلة التي اعقبت رفع الأحكام العرفية حيث تناول الباحث واقع الصحف والمشاكل التي واجهتها والصحف التي كانت متواجدة في الأردن في تلك الفترات والأدوار التي كانت تقوم به.

خاصة ما يتعلق بمناهضة الاحتلال الصهيوني في فلسطين وموقف الصحف من وعد بلفور والهجرة اليهودية والقرارات الدولية التي صدرت عن عصبة الأمم، والأمم المتحدة.

(٧_١) الإطار النظري:-

ويتناول الدور الذي أدّته وسائل الإعلام في الفترة المدروسة، وما هي طبيعة العلاقة التي كانت تربط وسائل الإعلام والحكومات المتعاقبة والتعرف على مدى الحرية التي كانت تتمتع بها وسائل الإعلام في الأردن حيث تم تقسيم ذلك إلى أربع فترات وهي فترة الاحتلال البريطاني وفترة ما بعد الاستقلال مباشرة وفترة ما بعد احتلال الضفة العربية وفترة ما بعد الغاء الأحكام العرفية عام ١٩٨٩م.

١-٧-١: الأهمية النظرية:

من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة مساهمة فاعلة في إثراء الجانب النظري في المجال المدروس من خلال تقديم نتائج عملية يمكن أن تضيف شيئاً إلى موضوع البحث، أو تطور بعض النظريات التي من الممكن أن تفسر الظاهرة المدروسة والعلاقة القائمة بين أنظمة الحكم ووسائل الإعلام.

١-٢-٢: الأهمية العلمية:

ستساهم هذه الدراسة في إثراء الجانب العملي والتطبيقي في عمل وسائل الإعلام، كونها ستعتمد على دراسات ومؤشرات رقمية حيث إنّ الفترة الزمنية للدراسة تتبع من كونها فترة بالغة الأهمية في تاريخ الأمة العربية وفي تاريخ الأردن، وكثير من الباحثين يعتبرون فترة الدراسة من الفترات المفصلية في تاريخ الأمة العربية.

(٨_١) منهج الدراسة :-

تناولت مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية منهجين أساسيين هما: المنهج الكمي والمنهج الكيفي، يستخدم الأول في إنتاج بيانات: رقمية، عددية، إحصائية، وبذلك يرتبط بالجانب الوصفي والكمي، ويبحث مدى قابلية الظواهر المدروسة للقياس. أمّا المناهج الكيفية، فتدخل في سياق المناهج التحليلية المتمسكة بالعمومية والشمولية، وتهتم أساساً بإنتاج بيانات حول الخبرات والمعاني الشخصية للأفراد الفاعلين اجتماعياً، معتمدة أساساً لغة التفاعل الاجتماعي أو ملاحظة سلوكه.

يختلف المنهج الكيفي عن الكمي في دراسة الظواهر السلوكية والاجتماعية في كون الأول يرفض اعتبار طرق العلوم الاجتماعية وأغراضه، هي ذات الطرق وأغراض العلوم الفيزيائية.

ومع ازدياد نبرة الخلاف وحدته، ظهرت مؤخراً الكتابات المعتدلة التي تنادي بأنّ كلا المنهجين له مزاياه وله عيوبه، وأنّ هناك متسعاً في العلوم الاجتماعية لكليهما، وعليه فكلاهما مطلوب... وقد يتبادر إلى الذهن في أول وهلة سؤال يتعلق بكيفية أو مدى إمكانية دمج هذين المنهجين. ويمثل التعدد المنهجي الوسيلة الوحيدة للجمع بين هذين

المنهجين في دراسة واحدة، إذ بإمكان الباحث أن يستخدم المنهجين الكمي والكيفي معاً في دراسة الظاهرة نفسها مستخدماً التعدد المنهجي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تلافيف عيوب المنهجين والجمع بين مزاياهما.

وانطلاقاً من فرضيات الدراسة السابقة، فإنّ المنهج المتبع في هذه الدراسة يقوم على المنهج الوصفي.

(٩_١) حدود الدراسة:-

١-٩-١: الحدود الزمانية:

من عام ١٩٢١م حتى عام ٢٠٢٠م

١-٩-٢: الحدود المكانية:

تتناول الدراسة وسائل الإعلام الأردنيّة، وتتخذ من الأردنّ مكاناً لهذه الدراسة.

الصحافة في الأردن

لقد مرت الصحافة الأردنيّة في تطورها التاريخي في ثلاث مراحل هي: أولاً: صحافة الإمارة التي امتدت من عام ١٩٢١ (تاريخ إنشاء الإمارة إلى عام ١٩٤٦). ثانياً: صحافة المملكة: وامتدت من عام ١٩٤٦ (استقلال المملكة) إلى عام ١٩٧٠. وثالثاً: المرحلة الحديثة التي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: الأولى: وامتدت من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٩، إذ تميزت الصحافة الأردنيّة آنذاك بالاستقرار المالي والتقدم الفني. والثانية: جاءت منذ عام ١٩٨٩ الذي شهد فيه الأردن تحولاً ديموقراطياً إلى الآن (الموسى، ١٩٩٨ ص ٧٩).

نجد اقتران مولد الصحافة الأردنيّة بنشوء الكيان السياسي لإمارة شرق الأردن في ١١ نيسان/ إبريل ١٩٢١. وتعتبر "الحق يعلو" أول صحيفة في الأردن، وكان ذلك في مخيم للأمير عبد الله الأول في معان. وبعد إدخال المطبعة عام ١٩٢٣ صدرت صحيفة " الشرق العربي" وهي صحيفة رسمية كانت تصدر أسبوعياً أو نصف شهرية، وتغير اسم هذه الصحيفة عام ١٩٢٦ ليصبح " الجريدة الرسمية " لحكومة شرق الأردن، ثم غير هذا الاسم من الاستقلال إلى " الجريدة الرسمية " للمملكة لأردنيّة الهاشمية وما زالت تصدر إلى الآن.

وقد شهد عام ١٩٢٧ تطوراً حقيقياً في إصدار الصحف عن طريق القطاع الخاص، فصدرت صحف " جزيرة العرب" لحسام الدين الخطيب، "وصدى العرب" لصالح الصمادي، و"الأردن" لخليل نصر التي بقيت تصدر حتى عام ١٩٨٢، وحاول شاعر الأردن مصطفى وهبي التل

إصدار صحيفة " الأنباء " إلا أنّ العدد الأول صُودر من المطبعة. وفي الثلاثينات من القرن العشرين، صدرت صحف ومجلات لم يكتب لها الاستمرار مثل: مجلة "الحكمة"؛ "والميثاق"؛ "والوفاء"؛... وغيرها (عصام الموسى، ١٩٩٧: ص ٢٦١).

وفي الثلاثينات صدرت صحيفة ومجلات لم يكتب لها الاستمرار مثل مجلة الحكمة وصحيفة الميثاق والوفاء والجزيرة العربية.

وبعد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٤٦، واحتلال فلسطين عام ١٩٤٨م صدرت العديد من الصحف منها: مجلة الرائد" لأمين أبو الشعر، وكانت تنطق باسم حزب الشعب الأردني؛ وصحيفة الجهاد عام ١٩٤٧؛ والنهضة عام ١٩٤٩، اللتان صدرتا عن حزب النهضة العربية. وبعد نكبة عام ١٩٤٨، انتقل عدد من الصحفيين الفلسطينيين مع صحفهم إلى الأردن.

وصدرت تبعاً لذلك صحيفتا فلسطين والدفاع في الأردن وكانتا تصدران في فلسطين وصحيفة فلسطين صدرت عام ١٩١١ وبقيت في فلسطين حتى النكبة ثم انتقلت إلى عمان.

أما في فترة المد القومي، وبخاصة الناصري منه، الذي ساد في الشارع العربي في الخمسينات والستينات(١٩)، فقد شعرت الحكومة الأردنية آنذاك، برئاسة السيد وصفي التل، بأن الصحافة الأردنية التي كانت تصدر من القدس، وتعود في جذورها إلى الصحافة الفلسطينية غير قادرة على التصدي للخط القومي الناصري الذي يستخدم الأثير لبث الدعاية لأيديولوجيته أو ربما أنها كانت مهادنة لذلك الخط. ولهذا أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للمطبوعات في عام ١٩٦٧، بدلاً عن قانون عام ١٩٥٥، كي تستطيع السيطرة بفاعلية على الصحافة غير المنضبطة أو غير الفاعلة.

ولعل من المهم هنا الوقوف قليلاً عند هذا القانون؛ لأنه غيَّب صحفاً لها من العمر عشرات السنوات، وأوجد صحفاً لا زالت موجودة منذ ذلك الوقت، وغير في مسألة الملكية، فأجاز للحكومة أن تفرض نفسها شريكة لأصحاب هذه الصحف، أو حتى إصدار صحفها الخاصة بها، وهو أمر كان له تأثيره الواضح في المسيرة الموضوعية والمهنية للصحافة الأردنية.

لقد أصدر رئيس الوزراء آنذاك وصفي التل خلال وزارته الرابعة في ١ شباط/ فبراير عام ١٩٦٧ قانون المطبوعات والنشر رقم (١٦) على شكل "قانون مؤقت" بعد أن حل مجلس النواب، ووضع شروطاً مالية ومهنية لإصدار الصحف، لكنها كانت سهلة التحقيق. أما أهم ما ورد فيه؛ فكان

مادته الأخيرة رقم (١٧) التي نصت على أنه " بعد نفاذ هذا القانون تعتبر لاغية جميع الرخص الممنوحة بإصدار مطبوعات صحفية، وعلى الراغبين في إصدار أية مطبوعات صحفية التقدم بطلب الترخيص حسب أحكام هذا القانون.

وهكذا، دخلت الصحافة الأردنيّة مرحلة جديدة بصحف جديدة، وأفهمت الصحف اليومية الأربعة الموجودة آنذاك وهي: (الدفاع، فلسطين، الجهاد، والمنار) بأنّ عليها أن تتحاور وتدمج نفسها باثنتين: واحدة في عمان؛ والثانية في القدس. والمفارقة أنّ وزير الإعلام كان يشارك في المفاوضات بين أصحاب الصحف، ويقرر من يكون رئيس التحرير والمحريين، وانتهت الأمور بتوحيد صحفيتي " فلسطين " و " المنار " تحت اسم "الدستور" على أن تصدر في عمان. وتوحيد " الدفاع " و "الجهاد" تحت اسم القدس على أن تصدر في القدس. وأدت هذه السياسة إلى وقف الكثير من الصحف الأسبوعية بسبب رفض إعادة ترخيصها، على الرغم من قتلها آنذاك. ومن المفارقات، أيضاً، قيام الحكومة بتعيين موظفين من دوائر وزارة الإعلام للعمل محررين في الصحيفتين الجديدتين، في حين تم فصل عدد كبير من المحررين الأصليين.

وكان لحرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ التي اندلعت بعد نحو أربعة أشهر من نفاذ القانون، والحرب الاهلية في الأردن عام ١٩٧٠ التي لحقتها بعد ثلاث سنوات، أثر بارز فيما أتى من تطورات لاحقاً، فالأولى فصلت بشكل شبه نهائي بين الصحافتين الأردنيّة والفلسطينية، والثانية قدمت القناعة للحكومة الأردنيّة بإصدار صحيفتها الخاصة

فالدستور هي الصحيفة اليومية الوحيدة التي كانت موجودة خلال الفترة من عام ١٩٦٧-١٩٧٠ على الرغم من صدور صحيفة الدفاع لفترة قصيرة. " وفي الوقت الذي اقتربت فيه الأولى من نهج الدولة، دون أن تتعرض للمقاومة الفلسطينية؛ كانت الثانية أقرب إلى أفكار التنظيمات. وأسهم ذلك في إقناع حكومة السيد وصفي التل بعد أن اتّضحت الأمور، بضرورة إصدار صحيفة ناطقة باسم الحكومة.

وهكذا، أصدرت الحكومة الأردنيّة قراراً يحمل الرقم (٢٦) لعام بتاريخ ١٣ أيار/ مايو عام ١٩٧١ يقضي بإنشاء مؤسسة فكرية، وصحيفة حكومية تكون " قادرة على قراءة المتغيرات السياسية" وهي " المؤسسة الصحفية الأردنيّة"، وعُين الأستاذ أمين أبو الشعر أول مدير عام لهذه المؤسسة،

وكان أول إنتاج لهذه المؤسسة "صحيفة الرأي" بموجب قرار من رئاسة الوزراء في ١٨ أيار/مايو ١٩٧١، وصدر منها العدد الأول في ٢ حزيران/يونيو ويبدو أنّ الهدف من الإقدام على هذه الخطوة كان إصدار صحيفة "شبه رسمية" تنطق باسم الحكومة مثلما هو الحال في عدد من الدول العربية. ومما ساعد على تحقيق هذا الهدف توافر آلات الطباعة الحديثة، إذ كان السيد سليم الشريف صاحب صحيفة الجهاد قد اشترى في تلك المرحلة آلات طباعة حديثة بكفالة الحكومة عقب حرب حزيران عام ١٩٦٧ لاستئناف إصدار صحيفة في عمان تحل مكان صحيفته التي كان يصدرها في القدس، وبعد اختفاء هذا الصحفي بطريقة غامضة عام ١٩٧٠، عمدت الحكومة، بعد أن سوت مسألة الديون واستكملت آلات الطباعة، إلى إنشاء هذه المؤسسة الصحفية.

لقد أصبحت صحيفة الرأي بعد صدورها ثاني صحيفة رسمية في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية بعد صحيفة الشرق العربي التي صدرت عام ١٩٢٣. وحمل صدورها أيضاً مفارقة تحمل دلالات هي: " أن نزولها إلى الأسواق سبق عملية الترخيص الرسمي لها بـ٧٦ يوماً، فما لزوم ترخيصها ما دامت الحكومة نفسها هي صاحبها. وعلى الرغم من تبني الحكومة لهذه المؤسسة الصحفية منذ ولادتها؛ إلا أنّ صحيفة "الرأي" المنبثقة عنها فشلت في أن تكون بالمستوى الذي يبحث عنه أصحابها (الحكومة)، ويبدو أن طرحها السياسي والمهني الذي كانت تمثله لم يكن قابلاً للبيع، فلم يزد توزيعها الحقيقي على مئات النسخ. وكان على الدولة أن تفكر بأسلوب جديد، وكان الحل المثالي أن تملكها لمقربين لها، يحافظون على خطها السياسي، ويعملون على إنجاحها بمعرفتهم المهنية، وهذا ما لم يحصل إطلاقاً.

فسعت الحكومة إلى ترك الصحافة بيد القطاع الخاص (على شرط ألا يحيد عن خط الدولة)، وتحولت المؤسسة من "مؤسسة مساهمة عامة" إلى "مؤسسة مساهمة خاصة"، إذ أجريت هذه العملية بمراحل ابتدأت عام ١٩٧٣، وانتهت عام ١٩٧٥. فنقلت ملكية المؤسسة في البداية إلى الاتحاد الوطني العربي (التنظيم السياسي الناطق باسم الدولة آنذاك الذي حاول من خلاله الملك حسين إعادة اللحمة الوطنية للمجتمع الأردني من خلال حشد القوى المؤثرة من الأردنيين من غربي نهر الأردن وشرقه)، وجاء هذا النقل بعد إلغاء مجلس الوزراء لقانون المؤسسة رقم (٢٦) بموجب القانون المؤقت رقم (٤٥) لعام ١٩٧٣، ثم تلاه القانون المؤقت رقم (٥) لعام ١٩٧٤

والقاضي بتحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة خاصة (وفيها تملك الحكومة ٤٠% من الأسهم، أما الـ ٦٠% المتبقية من الأسهم فطرحت للقطاع الخاص)، وانتهت العملية في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ بعد أن تم بيع الحصة الكاملة العائدة للحكومة، وأصبحت ملكيتها تعود إلى مجموعة خاصة صغيرة من الأشخاص.

وبتاريخ ٢ كانون الأول/ يناير عام ١٩٧٧م تم تسجيل الشركة تحت رقم ٤٤٢ برأسمال قدره ١٠٠ ألف دينار، وأصبح السيد جمعة حماد مديراً عاماً لها (حجازي، ١٩٩٥ ص ١٢).
إنّ نجاح الصحيفة لا يكون بتطابق وجهة النظر مع الحكومة، وهذا ما عرفه أصحاب الرأي "الجدد"، وما نفذوه بدقة، الأمر الذي زاد من نسبة مبيعات هذه الصحيفة، لكنه زاد في الوقت نفسه من نقمة الدولة أيضاً، فعرفت التعطيل والتوبيخ، وكادت في بعض المراحل أن تعود إلى صيغتها التأسيسية حيث كانت الملكية الكاملة للدولة (بسكجها، ١٩٩٨ ص ٤٦).

واستمر هذا الوضع إلى ما هو عليه من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٦ حيث تحولت الشركة، مرة أخرى، من "شركة مساهمة خاصة" إلى "شركة مساهمة عامة" بعد أن قررت الحكومة الأردنيّة توسيع قاعدة الملكية في الصحف اليومية بتحويل الرأي والدستور من شركات مساهمة "خاصة" إلى شركات مساهمة "عامة". وبموجب هذا القرار، تم توزيع ملكية الصحف على النحو التالي: المالكون القدامى ٣٥%؛ والمساهمون بالاكنتاب العام ٢٥%؛ وصناديق الدولة ١٥%؛ وشركات ومؤسسات عامة ٢٠%؛ والعاملون في الصحيفة ٥%؛ وتم طرح الأسهم لكل شركة من هاتين الشركتين للاكنتاب العام (الموسى، ١٩٩٧ ص ٢٧٠).

وهكذا، "وبعد طول مخاض أخذت، تتضح ملامح الشكل النهائي للصحافة الأردنيّة الحديثة. وقد مثلت صحيفتا الرأي والدستور الخط السائد الذي أثبت نجاحه في تجربة الصحافة الأردنيّة منذ نشأتها وإلى الآن (عصام الموسى، ١٩٩٧: ٢٧١). وأصبح المستوى الذي بلغته هاتان الصحيفتان يشكل المعيار المقبول للعمل الصحفي في الأردن إلى حد ما، على الرغم من حالة (اللا استقرار) التي كانت تعيشها في الانتقال من العام إلى الخاص وبالعكس، تحت تأثير السلطة السياسية القائمة إلا أنّ الصحفتين أثبتتا نجاحها حيث ما زالتا تتربعان على عرش الصحافة اليومية الأردنيّة، إذ يوجد في الأردن حالياً ست صحف يومية هي: الرأي، والدستور، والعرب اليوم، التي تأسست عام ١٩٩٣، والغد التي تأسست عام ١٩٩٦، والسبيل التي تأسست صحيفة أسبوعية عام ١٩٩٣ وتحولت عام ٢٠٠٣ إلى صحيفة يومية والديار والأنباط.

وعلى الرغم من أنّ صحيفة "الرأي"، وصحيفة الدستور، من الصحف "الموالية للحكومة، فإنّ هذا لم يمنع الحكومة من إغلاقها والتهديد بسحب رخصتها، وتعطيلها مما يعطي فكرة واضحة عن سلطوية الأحكام العرفية وقانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٧٣ من ناحية (عصام الموسى، ١٩٩٧: ١٥٠)، وعن قدرة الصحيفة على التحدي، وعن قدراتها المادية والمعنوية على المقاومة وعدم الانهزام من جهة أخرى. كما حدا عجز الحكومة عن "إخضاع" الرأي والدستور في فترات السبعينات إلى اتباع أسلوب آخر للتعامل مع هذه الصحافة، يقوم على اتخاذ قرارات حكومية "من أعلى" وإجبار الصحف على احترامها، وبخاصة أنّ أحكام وقوانين الطوارئ المعمول بها منذ عام ١٩٦٧م تلغى الا عام ١٩٨٩م، وهي تعطي لرئيس مجلس الوزراء (الحاكم العسكري) مطلق الحريات لاتخاذ ما يراه مناسباً في سبيل المصلحة العامة، والسلامة العامة، والأمن القومي.

لقد أقدمت الحكومات المتعاقبة على اتخاذ عدد من الخطوات والقرارات في منتصف الثمانينات كان لها الأثر الكبير في العمل الصحفي.

الخطوة الأولى: أصدرت فيها تعليمات في عهد السيد زيد الرفاعي عام ١٩٨٥ تم بموجبها تحديد نشر إعلانات النعي والتهنئة في الصحف اليومية، وبموجب هذه التعليمات، اقتصر نشر النعي على ذوي المتوفى. كما تم منع نشر جميع أشكال التهاني للجهات المسؤولة والأشخاص المسؤولين على الصفحة الأولى، إلا ما يتصل منها بمناسبة قومية أو دينية أو وطنية، (عبيدات، ٢٠٠٣ص١٥٧). وهو يعني خسران الصحيفة لمورد مهم من الإعلانات التي تدر دخلاً لا بأس به.

الخطوة الثانية: أصدرت فيها حكومة السيد زيد الرفاعي، أيضاً، قراراً عام ١٩٨٦ عملت بموجبه على تحويل المؤسسة الصحفية الأردنيّة "الرأي"، والشركة الأردنيّة للصحافة والنشر "الدستور" إلى مؤسستين عامتين(عبيدات، ٢٠٠٣: ١٥٧). ويعتقد أنّ هذا القرار اتخذ للحد من استقلالهما باعتبارهما مؤسسات خاصة وناجحة اقتصادياً، مما يؤكد أهمية تأثير المؤسسات الصحفية الأردنيّة، وممتانة قاعدتها الاقتصادية واستقلالها المالي، واعتمادها الكلي على الإعلانات والمبيعات وليس على الدعم الحكومي، ورغبتها في التعبير عن الأحداث السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية بمنأى عن هيمنة الحكومات. وإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسات الإحصائية إلى أنّ

قُدِّر عدد قارئى الصحف اليومية فى الأردن فى الثمانينات بنحو ٦٥٠ ألف شخص يومياً (صحيفة الدستور، ١٣ أيار/ مايو ١٩٨٦).

الخطوة الثالثة: وفيها وافقت حكومة السيد زيد الرفاعي فى مطلع شهر شباط/ فبراير عام ١٩٨٧؛ بحجة ارتفاع أسعار الورق عالمياً ومواد طبعة، على رفع أسعار الصحف اليومية: فأصبحت ٧٥ فلساً للنسخة الواحدة بدلاً من ٥٠ فلساً فى السابق. وما يجدر ملاحظته هنا أنّ صفحات الصحف الأردنية لم تكن تقبل فى تلك الأيام عن ٢٠ صفحة ووصلت أحياناً إلى ٣٠ صفحة، أما توزيعها؛ فاقترب بمجملها من ٢٠٠ ألف نسخة يومياً. وكانت "الرأي" الأكثر انتشاراً، تليها "الدستور"، ف"صوت الشعب" التى تأسست عام ١٩٨٦ وأغلقت عام ١٩٩٠م ("الموسى، ١٩٩٨: ١٥٢).

الخطوة الرابعة: (وهي خطوة إيجابية إلى حد ما) وفيها وافق مجلس الأمة عام ١٩٨٨ على إضافة تعديل على المادة (١٦) من قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم ٢ لعام ١٩٧٣ الذى نص على رفع الحصانة عن قرار مجلس الوزراء المتعلق بإلغاء امتياز المطبوعة الصحفية أو سحبه، الأمر الذى يتيح مقاضاة الحكومة إذا ما أقدمت على هذين الإجراءين.

وفي ٢٤ آب/ أغسطس عام ١٩٨٨ أقدمت الحكومة من خلال " لجنة الأمن الاقتصادى" المنبثقة عن تعليمات الإدارة العرفية رقم ٢ لعام ١٩٦٧ المعمول بها منذ ذلك التاريخ، التى تمنح رئيس الوزراء صلاحية الحاكم العسكري، على توجيه ضربة قوية للملكية الخاصة للصحف. إذ حلت هذه اللجنة مجالس إدارة الشركات الصحفية الثلاث: الرأي؛ الدستور؛ وصوت الشعب، فأقصت مجالس الإدارة وعينت لجان إدارة مؤقتة لمدة سنتين لإدارة هذه الصحف. كما اتخذت اللجنة قراراً بتعيين مديرين عاميين للصحف ورؤساء تحرير لها، وعملت اللجنة على تقليص ملكية أصحاب الصحف الأصليين إلى ٥% من الرأس المال الكلي. وفى مرحلة المجالس المؤقتة؛ تم بيع أسهم المالكين القدامى لشركات استثمار حكومية (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعى) فى ٣ نيسان / إبريل عام ١٩٨٩ بنسبة ٤٥,٩% من رأس المال، وبذلك أصبح القطاع العام يمتلك نسبة عالية من الأسهم فى هذه الصحف مما يعنى سيطرته عليها. (حجازي، ١٩٩٥: ١٢).

الخطوة الخامسة: ومع مجيء حكومة جديدة برئاسة السيد مضر بدران عادت " لجنة الأمن الاقتصادي" في ١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٩ عن قراراتها السابقة، وأعدت مجالس الإدارات السابقة للمؤسسات الثلاث، وعلى رأسها صحيفة "الرأي"، لكن الملكية الصحفية لم تتأثر بهذا الإجراء. وتمت انتخابات مجلس الإدارة في ١٠ كانون الأول / يناير عام ١٩٩٠، وعين الأستاذ محمد العمدة، مديراً عاماً للمؤسسة، وتم بعدها رفع قيمة رأسمال المؤسسة الصحفية الأردنية " الرأي" إلى مليوني دينار أردني (حجازي، ١٩٩٥: ١٢).

يعدّ الدستور الأردني لعام ١٩٥٢، وقانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، وقانون نقابة الصحفيين لعام ١٩٨٣، وقانون العقوبات لعام ١٩٦٠ أهم النصوص الأساسية التي تحكم مهنة الصحافة الأردنية، في ظل بداية التحول الديمقراطي (الشلبي، ٢٠٠٠: ٤٠). لذلك، واكبت الصحافة ذلك، التي ازداد عددها عن ٨ صفح عام ١٩٨٨ إلى ٤٨ عام ١٩٩٦ على سبيل المثال

(جمال الشلبي، ٢٠٠٠: ٥٥). وهذا يُعدّ انعكاساً مباشراً لقانون المطبوعات والنشر الذي صدر عام ١٩٩٣، ويعد من أكثر قوانين المطبوعات والنشر مرونة وتطوراً، لاسيما، أنه أعاد تأكيد ما أقره الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ في مادته (٣) من أن " الصحافة والطباعة حرتان"، كما أنّ المادة (٤) منه جاءت لتؤكد الحرية الصحفية، فنصت على أنه " تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات، وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون" (أحمد القضاة، ١٩٩٨: ٢٠١).

لقد حدث تطور ملحوظ فيما يتعلق بطبيعة الموضوعات التي تتناولها الصحافة الأردنية خلال مرحلة التحول الديمقراطي، إذ استطاع قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣ - على الرغم من ثغراته - أن ينهي الرقابة المباشرة للحكومة على المطبوعات الصحفية، بحيث أصبحت هذه الرقابة ذاتية ولم يعد بإمكان الجهات المسؤولة إغلاق الصحف أو معاقبة الصحفيين بسبب نشر موضوع معين، وكل ما تستطيع عمله اليوم هو رفع ما تعتبره مخالفة إلى القضاء للنظر فيه

فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الحديث عن الفساد في المرحلة السابقة للتحول الديمقراطي يعد إساءة لسمعة البلد، وللمناخ الاستثماري فيه، وزعزعة للثقة العامة، أما في المرحلة الديمقراطية، فقد امتلكت الصحف هامشاً من الحرية في نشر الأخبار والتعليقات عن قضايا الفساد، وإن كانت الصحف اليومية آنذاك: الرأي؛ والدستور؛ والعرب اليوم، لا تكتب في هذا

الموضوع إلا ضمن العموميات، وليس من خلال متابعة قضايا محددة أو تسمية دوائر أو جهات أو أشخاص معينين، لعدم قدرة هذه الصحف على إجراء تحقيقات صحفية موسعة، ومتابعة هذه الموضوعات للحصول على الأدلة والإثباتات من جهة، ونتيجة للضغوطات الاجتماعية المفروضة عليها من جهة أخرى. في حين إنّ الصحف الأسبوعية والحزبية هي الأكثر اهتماماً بنشر قضايا الفساد وإبرازها، حتى لو لم تصل إلى نتائج ملموسة.

أمّا التطور الآخر في الصحافة الأردنيّة، خلال المرحلة الديمقراطيّة، فهو التطور المتعلق بحجم تمثيل المعارضة السياسية في الصحافة. ففي هذا المجال، ما لا يزال تمثيل الرأي الآخر في الصحف الأردنيّة ضعيفاً، على الرغم من هامش الحرية الممنوح للصحافة في نشر مختلف الآراء والمعلومات والمواد، حتى وإنّ تباينت بدرجة أو بأخرى مع التوجه الرسمي. وغالباً ما يتم التعبير عن الرأي الآخر في الصحف اليومية من خلال نشر بيانات الأحزاب المعارضة عن بعض القضايا، ومن خلال نشر مقالات بعض الكتاب الذين يتخذون مواقف معارضة لوجهة نظر الحكومة.

ومع دخول الصحافة عصر الإعلام الإلكترونيّ نلاحظ أنّ كثيراً من الصحف خاصة الأسبوعية فضلت التحول إلى إعلام إلكترونيّ ولم تعد تطبع ورقياً أو تحولت إلى مجلات شهرية أو غير دورية وبقي في الأردن حالياً سبع صحف يومية ناطقة بالعربية وأخرى ناطقة بالإنجليزية هي الجوردين تايمز والعديد من الصحف الأسبوعية التي وصلت في مرحلة من المراحل إلى أربعين صحيفة، لكنها الآن لا تزيد عن خمسة عشر صحيفة، حيث تعاني من ضائقة مالية بعد أن أوقفت الحكومة إعلاناتها واشتركاكاتها في هذه الصحف بسبب مواقفها المعادية للحكومة ونشرها مواد لا ترضي عنه الحكومة.

وهذه الصحف ظهرت في الأردن بعد رفع الأحكام العرفية وعودة الحياة الديمقراطية عام ١٩٨٩م حيث كان القارئ متعطّشاً إلى تغيير نمط قراءته، فمال بوضوح إلى مطالعة الصحف الأسبوعية التي تزوّده بمعارف تعدّ خفايا بعيدة عن أنظاره إذا قرأ صحيفة يومية.

وقد امتازت صحف هذه الفترة بعدة خصائص أهمها:

١- عدم الاستقرار وعدم الانتظام في الصدور.

٢- ضعف الإمكانيات المادية.

٣- صحف أسبوعية وليست يومية.

٤- سيطرة الإنتاج الأدبي بمختلف أشكاله (القصة والرواية، القصائد، النقد الأدبي) على صحافة.

أدت الصحافة والأدب بكافة أشكاله دوراً فعالاً وساطعاً في البناء الفكري والاجتماعي والسياسي للمجتمع الأردني، فكل منها ساعد في انتشار وتطور الآخر فسيطرة الأدب بشتى أنواعه على مضامين الصحف الأردنيّة أدى إلى انتشار الصحف وزيادة توزيعها لشغف المواطنين بقراءة الإنتاجات الأدبية لهؤلاء الكتاب سواء كان شعراً أو مقالاً.... وزيادة الوعي الناجم عن الإقبال المتزايد على قراءة الصحف وزيادة أعداد المتعلمين أدى إلى تعلق شريحة واسعة وناشئة من الشعب الأردني بالأدب والأدباء وإنتاجاتهم الفكرية.

فقد شهد يوم ١٣/١٢/١٩٨٩ مرحلة جديدة أدت إلى انفراج أزمة الصحافة لتواكب المسيرة الديمقراطية التي دخلها الأردن بعد عودة الحياة الديمقراطية إليه وما تلا ذلك من أحداث سياسية تجاوز تأثيرها الأردن إلى إقليم الشرق الأوسط والعالم أجمع مع انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً وحرب الخليج الثانية باحتلال العراق للكويت ومن ثم مؤتمر مدريد فيما عرف بعملية السلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١م واتفاقية وادي عربة في العام ١٩٩٤م كل هذه العوامل أثرت على المشهد الإعلامي الأردني مما أدى إلى ظهور انتاجات ثقافية وأدبية فرضت نفسها على الساحة الثقافية الأردنيّة متأثرة بالأحداث السياسية سواء كان ذلك نثراً أو شعراً أو مسرحاً، أي سيطرت السياسة على المشهد الثقافي فباتت أغلب الأعمال الثقافية تتضمن الأحداث السياسية، على عكس ما كان في الإمارة وبداية الخمسينيات من سيطرة الثقافة على المشهد السياسي بطغيان الأدب والثقافة على الصحافة السياسية.

في خطاب العرش الذي ألقاه الملك لدى افتتاحه الدورة الثانية لمجلس النواب في الخامس من تشرين الأول لعام ٢٠٠٨، أعاد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين تسليط الضوء مجدداً على ملف الإعلام، الذي انتقد أداءه أكثر من مرة وأبدى امتعاضه منه.

وهذه المرة، كانت رسالة الملك واضحة، إذ حدد ما يجب أن يكون الإعلام عليه والدور الذي يجب أن يضطلع به، وحض على الارتقاء بمستوى أدائه. اعتبر أنّ الصحافة "مهنة رفيعة، هدفها الحفاظ على المصلحة العامة، وخير المجتمع وتشكيل الرأي العام، بعيداً من التضليل، وتحويل الرأي الشخصي إلى حقيقة عامة".

وفي رأي الملك أن على الإعلام، أن يساهم مساهمة فاعلة وأساسية في تمكين الأردن من "تحقيق المكانة التي يطمح إليها عربياً وعالمياً على صعيد الحريات والانفتاح السياسي وترسيخ ثقافة الديمقراطية" بصفته "عين الناس على الحقيقة وإحدى ركائز المجتمع الديمقراطي". ولتحقيق ذلك، دعا الملك إلى "التمسك بمبادئ المهنية والموضوعية، للحفاظ على التوازن الضروري، بين الحريات الصحافية والحقوق الشخصية". وبالإضافة إلى اهتمام الملك بملف الإعلام، فقد لاقى الملف اهتمام كثير من الوزراء الذين تناوبوا على توليه، والعديد من رجالات الإعلام والمحللين والصحفيين.

الإعلام الأردني والألفية الثالثة:-

شهد الإعلام الأردني تطوراً ملحوظاً خلال السنوات العشر الماضية خاصة مع الانتشار السريع لوسائل الإعلام الإلكتروني واستقطابها لجمهور وسائل الإعلام التقليدية التي بدأت تتلاشي أو تغير من أسلوبها في عرض المادة الإعلامية.

فقد شهد الأردن كغيره من الدول العربية ظهور مئات المواقع الاخبارية الإلكترونية التي زاد عددها عن أربعمائة موقع والآلاف من المدونات والمواقع الاجتماعية ومحطات الإذاعة الخاصة والمحطات الفضائية الخاصة بعد أن كانت معظم وسائل الإعلام مملوكة للدولة، ولم يكن حتى بداية السبعينات في الأردن غير صحفتين يوميتين ومحطة إذاعة واحدة ومحطة تلفاز واحدة وكانت هذه الوسائل الإعلامية مملوكة للدولة في حين إن القطاع العام كان مغيباً عن المشهد الإعلامي وقد استمر الحال على ما هو عليه حتى عام 1989م عندما رفعت الحكومة قانون الطوارئ والأحكام العرفية وسمح للقطاع الخاص بتأسيس محطات إذاعة وتلفزة وصحف ولكن وسائل الإعلام الخاصة ظلت تحت رقابة الحكومة من خلال قانون المطبوعات والنشر الذي سلطته الحكومة على وسائل الإعلام خاصة التي كانت تنشر ما يخالف الحكومة وينتقد اعمالها حيث اتاح ذلك القانون للحكومة اغلاق وسائل الإعلام ولم تكن الآراء المعارضة تظهر كثيراً في تلك الوسائل التي كانت تحت رحمة سحب الترخيص منها.

ولكن من يحاول إجراء مقارنة بسيطة بين دور الإعلام في القرن الماضي ودوره في بداية الألفية الثالثة خاصة في ظل الثورة التكنولوجية الإعلامية، يجد ان هناك اختلافاً كبيراً وتطوراً هائلاً وتنوعاً ملحوظاً أثر بالإيجاب في الرسالة الإعلامية، سواء من حيث مرسل الرسالة أو

الرسالة المرسله أو القنوات التي تنقل الرسالة أو حتى متلقي الرسالة وهذا التطور الملحوظ انعكس بالإيجاب على مصدقيه الرسالة الإعلامية وأضفى مصداقية على مضمونها ومحتواها. ففي السابق وخاصة في الخمسينات والستينات حتى في السبعينات من القرن الماضي نجد أنّ المتحكم في صياغة و إرسال الرسالة الإعلامية كان الإعلام الرسمي والحكومي فقط، وكانت القنوات الأخرى ضعيفة وغير مؤثرة في الرأي العام، إلى جانب أن الرسالة الإعلامية كثيراً ما كانت مضلله خاصة في وقت الحروب والأزمات سواء السياسية والاقتصادية أو حتى الصحية والاجتماعية، فإعلام القرن الماضي كان إعلام في مجمله يتسم بالإعلام الموجهة الذي يخدم هدفاً رئيساً ومطوعاً من أجله، وهو تعظيم وتمجيد الحكام وأداء السلطة التنفيذية، وكان الإعلام الأردني ضمن هذا الإعلام قبل ظهور الإعلام الجديد الذي فقدت السلطة السيطرة عليه وبات كثير من المتلقين يفضلونه على الإعلام الحكومي والتقليدي مما دفع السلطات الأردنية لمحاولة السيطرة على الفضاء والإنترنت من خلال إصدار قوانين جديدة لهذه الغاية لكنها فشلت في ذلك. والحق يقال إنّ هذه السمة لم تقتصر فقط على دول بعينها أو منطقة بعينها بل كانت هي السمة السائدة في الشرق والغرب وفي كل الدول بلا استثناء سواء المتقدمة أو حتى النامية، إلا أن التوقيت والحجم والطريقة كانت تختلف من بلد لآخر ويرجع ذلك لمستوى الوعي و التقدم العلمي داخل المجتمع.

وعلى النقيض نجد أنّ ما حدث في الألفية الثالثة هو تغير واضح في الرسالة الإعلامية من حيث المصدقية والدقة وتنوع معدي الرسالة ومرسلها والقنوات المستخدمة والوسائل المستخدمة وحتى صياغة الرسالة نفسها تغير مما صب في صالح متلقي الرسالة (الشعوب) على عكس ما كان يجري في السابق حيث كان يصب في صالح مرسل الرسالة (الحكام) ويخدم أهدافه، وفي الواقع أرى أنّ معدل الرقابة القومية والمدنية تزايد جداً على الرسالة الإعلامية وبات من الصعب الكذب على (الشعوب) متلقي الرسالة الإعلامية وأصبحت الرسالة الإعلامية الرسمية رسالة فقط تأكيدية وليست رسالة حتى تعريفية أو هي المصدر الوحيد لمصدقيه الرسالة بل في كثير من الأحيان بات كذبها واضحاً، والمكشوف مؤثر بالسلب في استقرار السلطة التنفيذية وديمومتها، ويرجع ذلك إلى:

- زيادة المهتمين بالعمل العام والناشطين سواء الحقوقيين أو السياسيين أو المدنيين.

- دخول المجتمع المدني بقوة في كونه مصدراً رئيساً للرقابة على مضمون الرسالة، بل تخطى إلى دور مرسل للرسالة الإعلامية التأكيدية لصدق السلطة التنفيذية.
- البطء والضعف الواضح في ترسانات الإعلام الرسمية الناتج من البيروقراطية المتعفنة.
- تنوع وسائل نقل الرسالة الإعلامية وقنواتها سواء المسموعة أو المقروءة أو المرئية و سهولتها
- قلة تكلفة نقل الرسالة وتنوع معديها وبات من السهل جداً أن تصيغ الشعوب بنفسها رسالتها.
- سهل التقدم التكنولوجي الحالي في سرعة رصد أثر الرسالة الإعلامية المرسله على متلقي الرسالة (الشعوب)
- اهتمام العامة والمتقنين بوسائل التكنولوجيا الحديثة وذلك لسهولة استخدامها فزاد ذلك من وصول الرسالة لأكبر عدد ممكن من المستمعين والمشاهدين.
- دخول القطاع الخاص بقوة قطاع الإعلام مما اجتذب عدد كبير من متلقي الرسالة الإعلامية نظراً لأنه اتفق مع رغبات ومتطلبات الجمهور.
- تنامي الاهتمام من قبل المدونين برصد الرأي العام واستعراض ردود فعله على الرسالة الإعلامية الحكومية.
- تنوع مصادر الرسالة الإعلامية سواء أن كان ذلك من الداخل أو الخارج فأصبح العالم كله قرية صغيرة لا يستطيع أحد إخفاء شيء فيه.
- وقد انعكس ذلك على الأحداث التي مرت بها منطقة الوطن العربي خلال الأعوام الثلاثة الماضية وتبلورت قدرته على التأثير في الرأي العام الداخلي والخارجي بشكل كبير حيث تأثر الأردن بما جرى في مصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس، وأصبح استخدام الإعلام البديل أكثر انتشاراً وجرأة.
- فقد شهدت الساحة الإعلامية الدولية نقلة هائلة ومتسارعة للغاية في تطور وسائلها وأساليبها وتقنياتها المعلوماتية الحديثة خلال العقود الماضية.
- إننا اليوم نعيش الانفجار الرقمي العظيم، الذي سيعيش فيه الإنسان في السنوات القادمة عصر سيادة الآلة وتفوقها، حيث ستتخطى التكنولوجيا قدرة الإنسان على السيطرة عليها أو استقرائها، ولنعلن فيه أنّ القرن الحادي والعشرين هو القرن الأول الذي سيتنازل فيه الإنسان شيئاً فشيئاً عن سيطرته وسيادته الأزلية على محيطه، لذا فإنّ أي منا لا يمكن أن يتخيل بعد اليوم ماذا سيحصل؟

وبداية فإنّ البشرية لم تكن تحلم يوماً بهذه النقلة النوعية الإعلامية، التي نقلت الإنسان إلى حدود المستحيل، فبعدما كانت وسائل نقل الخبر والمعلومة تقتصر على الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال في العالم، أصبح أغلبنا اليوم يملك تلك الوسيلة، بل وأصبح كثير منا جزءاً لا يتجزأ منها، وبعد أن كان بعض منا مجرد مستمع أو قارئ لا أكثر، أمسينا مشاركين في نقل الخبر وإعداده، فلم يعد بالضرورة أن يملك الواحد منا مبالغ طائلة ليصبح صاحب صحيفة أو مشارك فيها، بل إنّ كل ما تحتاج إليه هو حاسب آلي، واشترك في الإنترنت، وبعض المعرفة في تصميم المواقع، أو الاتصال بشركة متخصصة في ذلك لتتكفل بذلك العمل، ولتحصل بعدها على فرصة كبيرة لتكون جزءاً من العالم ، فنتقل إليه همومك وأحلامك وأفكارك وثقافتك، بل ويمكنك أن تشارك الآخرين في الإعداد ونشر الخبر نفسه في كل أنحاء الأرض.

فالثورة الحاصلة في وسائل الإعلام اليوم، التي أدخلتنا بطريقة أو بأخرى، شئنا أم أبينا إلى عالم الإنترنت، استطاعت أن تقلص الفجوة ما بين الداخل والخارج، فلم تعد الدول والحكومات كما كانت، بل لم يعد هناك أي إمكانية رسمية - كما يتصور بعض من الغارقين في أوهامهم من القمعيين - لاحتواء ذلك الطوفان المعلوماتي الهائل الذي بدأ يخترق كل مسامحة من مسامات الحياة، فأصبحنا نعيش الأحداث أولاً بأول، فما يحدث اليوم في الغرب يصلنا خلال جزء من الثانية في الشرق، والعكس صحيح، فمشاركة عامة الناس في الشؤون العامة قد أصبحت شيئاً روتينياً لا يقتصر على الأغنياء في كثير من دول العالم، بل أصبح الجميع اليوم قادرين على المشاركة في صناعة القرار وتحريكه، بل وفي كثير من الدول، أصبح المواطن الفقير قادراً بكل سهولة على المشاركة في صناعة حياته ومستقبله، وذلك من خلال المساهمة المباشرة والمشاركة في تطويع وتشكيل الحياة العامة، وخلق فرص جديدة له .

نعم، لم يعد بالإمكان الوقوف في طريق العولمة الرقمية العابرة للقارات، ومن العبث أن تمارس بعض الدول محاولات القمع المعلوماتي وحكر الاطلاع والمشاركة من خلال إغلاق المواقع الإلكترونية والمدونات الشخصية وغيرها من وسائل الصحافة الرقمية على سبيل المثال، تحت مفاهيم وقوانين بائدة، لا هم لها سوى تحجير وتطويق الفكر ولو كان ذلك في حدود المقبول منها، فهم هنا أشبه بمن يحاول تخليص ماء البحر من ملحه، وهل ينفذ الملح من ماء البحر، وهو جزء لا يتجزأ منه، في وقت كان أولى بأن تكون هناك سياسات ديمقراطية لاحتواء الأخطاء والسلبيات في تدفق سيل المعلومات ، وذلك عن طريق الاندماج والتوعية والتثقيف الاجتماعي

والديني والتربوي، وخلق أبواب أوسع للاطلاع والمشاركة في تلك الأفكار العامة من قبل الحكومات.

و يعود فضل الريادة في استخدام الصحافة الإلكترونية لمؤسستي BBC الإخبارية وإنديبننت برودكاستينغ أوثيريتي IBA، وتحديدا في العام ١٩٧٦ م، حيث بدأت الثمرة بما أطلق عليه وقتها بخدمة تلتكست، (فالنظام الخاص بالمؤسسة الأولى ظهر تحت اسم سيفاكس Ceefax بينما عرف نظام المؤسسة الثانية باسم أوراكل racle، وللصحافة الإلكترونية التي يطلق عليها في الدراسات الأدبية والكتابات العربية مسميات أخرى مثل الصحافة الفورية والنسخ الإلكترونية والصحافة الرقمية والجريدة الإلكترونية، تعريفات عديدة منها: " أنها منشور إلكتروني يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة أو بموضوعات ذات طبيعة خاصة، ويتم قراءتها من خلال جهاز كمبيوتر وغالبا ما تكون متاحة عبر شبكة الإنترنت، والصحيفة الإلكترونية أحيانا تكون مرتبطة بصيغة مطبوعة"، بينما يعرفها البعض الآخر: " بأنها الصحف التي يتم إصدارها ونشرها على شبكة الإنترنت سواء كانت هذه الصحف بمثابة نسخ أو إصدارات إلكترونية لصفح ورقية مطبوعة أو موجز لأهم محتويات النسخ الورقية، أو كجرائد ومجلات إلكترونية ليست لها إصدارات عادية مطبوعة على الورق وتتضمن مزيجا من الرسائل الإخبارية والقصص والمقالات والتعليقات والصور والخدمات المرجعية حيث يشير تعبير online journalism تحديداً في معظم الكتابات الأجنبية إلى تلك الصحف والمجلات الإلكترونية المستقلة أي التي ليست لها علاقة بشكل أو بآخر بصفح ورقية مطبوعة.

وبما أننا نتحدث عن ذلك التطور الكمي والنوعي المتسارع في وسائل الإعلام اليوم، فإننا لا يمكن أن نؤمن بالطبع بحدوث سيناريو خالٍ من المفاجآت تستمر فيه الأشياء على ما هي عليه اليوم بعد عقد من الزمن، وخصوصاً أننا نشاهد كل ثانية من الزمن تقدماً كبيراً في شتى وسائل الإعلام، وتحديداً في جانبها الثوري الذي يسمى الصحافة الإلكترونية أو الرقمية، التي لم يكد يمضي على ظهورها بشكل رسمي أكثر من عقدين من الزمن، حيث إنّه من المعروف ان صحيفة هيلزنبورج داجبلاد السويدية كانت هي أول صحيفة في العالم تنشر إلكترونياً بشكل كامل وذلك في العام ١٩٩٠م، حتى انتشرت بعدها تلك الثورة الإعلامية الرقمية في مختلف أرجاء العالم بشكل خيالي وغير متوقع لكثيرين.

لقد تزايد الاتجاه في الصحف على مستوى العالم إلى التحول إلى النشر الإلكتروني بسرعة كبيرة، ففي عام ١٩٩١ لم يكن هناك سوى ١٠ صحف فقط على الإنترنت ثم تزايد هذا العدد حتى بلغ ١٦٠٠ صحيفة في عام ١٩٩٦ وقد بلغ عدد الصحف عام ٢٠٠٠ على الإنترنت ٤٠٠٠ صحيفة إلكترونية على مستوى العالم، كما أنّ حوالي ٩٩% من الصحف الكبيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت صفحاتها على الإنترنت، فمن المرجح أنّ العدد قد وصل إلى ما يزيد عن العشرين ألف صحيفة إلكترونية موزعة على مختلف أرجاء العالم، وأكثر من ٥ ملايين موقع إلكتروني موزع ما بين منتديات شخصية ورسمية ومدونات وغيرها من أشكال التبادل الثقافي الرقمي. أمّا في الأردن فإنّ أول صحيفة إلكترونية صدرت عام ٢٠٠٢ م حيث تأخر الأردن في مجال الصحافة الإلكترونية عن دول العالم الأخرى.

وسنجد أنّ الإعلام في السنوات العشر القادمة سيطوع الشبكة العنكبوتية لتقليص المسافات الجغرافية والحدود القارية فيما يسمى بالإعلام العابر للقارات، ليخدم الإنسان كما هو اليوم ولكن بشكل أكثر تطوراً وفي مختلف المجالات والأصعدة كالصحة والبيئة والاقتصاد والتعليم... الخ. وخلال المرحلة القادمة سيتم الوصول إلى بداية عصر الثورة الرقمية اللامتناهية، التي ستقلص شيئاً فشيئاً من استخدام الورق والطباعة والحبر وغيرها من الوسائل الإعلامية التقليدية المكلفة والمحدودة، وبالتالي إمكانية التوسع في سرعة ودقة نقل المعلومة والخبر إلى مختلف أرجاء العالم.

لذا فإنّ من المطلوب الانتباه إليه عربياً، وخصوصاً خلال المرحلة القادمة من الثورة الإعلامية الرقمية والتكنولوجية، - كون الدول العربية- من أكثر الدول تقصيراً في هذا المجال المستقبلي الحتمي، هو ضرورة تبني واحتضان العديد من الصحف والمواقع الرسمية الإلكترونية بدلاً غير نهائي للصحف الورقية التي لا بد من المحافظة عليها وتطويرها بالطبع، وفي مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والرياضية وغيرها. هذا الاختبار يمر الآن بمرحلة (حتمية الامتحان الوجودي) بالنسبة لهذه الوسائط الإعلامية.

لقد حولت الإعلام الجديد إعلام الألفية الثالثة كوكبنا إلى " قرية عالمية" توقف فيها الزمن واختفت منها المساحة، لهذا بدأت هذه الوسائل مرة أخرى بإرجاع الناس " للوحدة القبلية" بأدوات تقنية.

بفضل هذه الوسائط يتحول الفرد العالمي من الانعزال ومحدودية المشاركة إلى المساهمة الشديدة في التجارب الجماعية، وكثير ينظر إلى ثقافة وسائل الإعلام الحديثة على أنها ثقافة ايجابية ستزيد من ممارسة الديمقراطية وفهم الآخر المختلف ثقافياً.

بعضهم يتحدث عن " فجر إنساني جديد" تعلي فيه التكنولوجيا من القوة الشخصية والمتعة واللعب، في الوقت الذي تنهار فيه الصفوة الإعلامية القديمة ليحل محلها صفوة جديدة صغيرة السن، بحيث إنّ عباقرة البرمجة ومخترقو الكمبيوتر (Hackers) سيكونون الذات الجديدة في ثقافة يوتوبية تكنولوجية.

إنّ الإعلام الجديد سيصحبه طفرات في استخدام وسائل اتصال جديدة ومتطورة تيسر استخدام الشبكة في كل لحظة، مثل أجهزة " آيفون"، آيباد، جالاكسي"، وغيرها.

هناك من يرى أن تكنولوجيا الإعلام المعاصرة ستختزل التقدم دائرياً عبر اختراع حواسيب وكاميرات رقمية وتيلفونات محمولة أحدث وأسرع وأقوى، وبالتالي تجعل الآلة في المركز وليس الإنسان.

ثورة وسائط الإعلام الجديدة سيترتب عليها خلال السنوات المقبلة تغيرات في مجالات العمل وإدارة شؤون الحكم والأمن سواء على مستوى المجتمع الواحد أم على المستوى العالمي وتنسيق العلاقات بين الدول ببعضها بعضاً.

الإنترنت سيحل " محل" الإعلام التقليدي، بحيث أصبحت كل الوسائل مختزلة في جهاز واحد هو الحاسوب، بل التلفون المحمول، وأصبح المتلقي يعيش بوجوده في العالم الافتراضي الذي يجد نفسه فيه، ويشعر بحرية لا حدود لها في هذا العالم.

إنّ الخصائص الاتصالية الفريدة والإمكانيات التكنولوجية الهائلة التي تزخر بها الإنترنت ووسائط الإعلام الحديثة تجعل الميل إلى الاعتقاد " بتسيّد" هذه التقنية كبيراً.

قد يكون بقاء وسائل الإعلام التقليدية واستمرارية وجودها مرهوناً بمدى قدرتها على مجاراة هذه الوسائط في تقديم الخدمات والمعارف والمعلومات والتقنيات المتطورة.

الإمكانيات التكنولوجية التي تمتاز بها الإنترنت ليست وحدها الضامنة لإبقاء الإنترنت نظام اتصال فريد في المستقبل؛ بل هناك عوامل أخرى تكمن في بنية المجتمع، خاصة الرأسمالي الذي خرج منه هذا الاختراع... فالعلاقة بين النظام الاتصالي في أي مجتمع والأنظمة الأخرى فيه هي علاقة تبادلية واعتمادية.

ما يعزز هذا الاعتقاد هو تلك المسلمات التي تركز إليها نظرية التفاعلية الرمزية والقائلة بأن الأفراد في المجتمع إنما يلجأون إلى وسائل الاتصال الجماهيرية لتكوين معانٍ مشاركة للعالم الاجتماعي والمادي الذي يعيشون فيه من أجل مساعدتهم على فهمه، ومن أجل تسهيل تفاعلهم وتواصلهم اليومي فيه. وكلما زادت الأحداث المحيطة بهؤلاء الأفراد تعقيداً وغموضاً وتوتراً وتزاماً كلما زاد اعتمادهم على هذه الوسائل من أجل توضيح هذا الغموض وإزالته، والتعامل مع تلك المخاطر والأزمات.

هناك عامل الربح فما دام دافع الربح يحظى بقدر كبير من الأهمية في هذه المجتمعات، وما دام الإنترنت يقوم بدورٍ فاعل في ذلك، من خلال الإعلانات والبيانات التي يقدمها لشركات ومؤسسات عملاقة، ومن خلال صناعة الترفيه والتسلية التي تلقى قبولاً واستحساناً بين فئات كبيرة جداً من الناس، فإنّ شبكة الإنترنت ومن تحتيه من وسائل إعلامية جديدة مرشحة لتجاوز الوسائل الإعلامية الأخرى، وربما تهميش شبه كلي لبعضها.

هذا الكلام لا يستلزم بالضرورة اختفاء التلفزيون أو أن يحل الإنترنت محل الصحف وإن كان سيؤدي إلى تغييرات جوهرية في طبيعة الإعلام والمعلومات، وسرعة الحصول عليها ونشرها، خاصة أنه لا يمكن أن يمر أكثر من عشرين دقيقة على وقوع أي حدث، مهما كان صغيراً في أي مكان في العالم، دون أن يتم نشره على الشبكة الدولية.

يذهب بعضهم للتأكيد على أنّ الحاضر والمستقبل سيكونان تحت سيطرة السلطة الخامسة (الوسائل الإعلامية الجديدة)، وأنّ ميزان القوة قد تحول من حارس البوابة في الصحافة التقليدية إلى السلطة الخامسة المتمثلة في المواطنين، حيث اكتسبت شرعيتها من الواقع المعيش، ولم يعد للسلطة الرابعة ذلك الحضور الذي كان يُشهد لها في القرنين الماضيين.

ما يزيد من أهمية الإعلام الجديد مستقبلاً أن الجماهير لم تعد تقنع بالحصول على المعلومات والأخبار بالرجوع إلى مصدرٍ واحد وإنما ترجع إلى مصادرٍ متعددة حتى تتمكن من مقارنة المعلومات والأخبار للتأكد من صحتها وصدقها، إلى جانب ما تتيحه الإنترنت من فرصة كبيرة لمناقشة ونقد ما تقدمه المصادر العديدة والرد عليها، وتبادل الآراء والأفكار حولها.

يتوقع كثيرون أنّ ترك الخيار للمتلقي سيصل إلى حد أن تصبح لكل شخص، في زمن ليس ببعيد، وكالة الأنباء الخاصة به؛ وذلك من خلال الوكيل الإعلامي الذكي الذي يمسح الإنترنت طولاً وعرضاً، ويستعرض قنوات التلفزيون ومحطات الإذاعة، ويطالع الصحف اليومية والمجلات

الدورية ويتابع وكالات الأنباء؛ بحثاً عما يلبي رغبات من ينوب عنه، ويتفق مع " بروفيله الإعلامي".

إن صناعة الإعلام تتحول، تدريجياً . من نمط الدفع بالمعلومات التي يريد المرسل أن يبثها، أو يدفع بها، إلى مستقبله فراضاً عليه توقيتات استقباله إياها، إلى نمط السحب الذي يعطي المتلقي حرية انتقائه، أو سحب، المعلومات التي يريدتها وفي الوقت الذي يريد.

فوسائط الإعلام الجديدة وأهمها " الفيسبوك " تطرح على الحكومات العربية تحدياً كبيراً وغير مسبوق، وهو تحدي تطوير إعلامها وإكسابه المزيد من المصداقية، وتخليصه من الدعاية الفجة لها، لأن وجود بدائل مثل " الفيسبوك " لن تجد هذه الحكومات نفسها معزولة إعلامياً فحسب، بل هدفاً لهجمات قد يصدر بعضها عن حسن نية وبدوافع وطنية، وقد يصدر بعضها الآخر عن سوء نية وعداوة لها، ورغبة في زعزعة استقرارها، وبث الفرقة في مجتمعاتها التي تبدي ممانعة ضعيفة في وجه الشائعات.

فالأنظمة التي كان لوسائط الإعلام الجديد دور أساس في إزالتها. استخدام الشباب التقنيات الحديثة بشكل إيجابي وفعال، بدلاً من الاكتفاء بالاستهلاك السلبي وهذا يمثل تطور له دلالة مهمة في كونه يشكل تحولاً في فكر وذهنية الشخصية العربية لصالح النهضة والدخول إلى عالم الحرية والتعبير الحر عن الرأي، بما يعنيه ذلك من تحيز لقيم الحداثة والدخول إلى عصر جديد أكثر رقياً وبحثاً عن العدالة الاجتماعية والحرية السياسية والتحرر من ريق الاستبداد والفساد والاستعباد.

الوسائط الاتصالية المعاصرة تظل أدوات محايدة، يمكنها أن تغدو ذات آثار جد إيجابية في مستقبل الإعلام العربية، وجل المواطنين في الأردن يستخدمون الإعلام الإلكتروني كبديل عن الإعلام التقليدي الذي فقد مصداقيه بعد سيطرة الحكومات عليه.

فهذا الإعلام يتراجع بشكل مستمر سيما أن الإعلام الإلكتروني يختلف عن التقليدي في السرعة ومدى اتساعه لمساحة التعبير وهي مالا تتوافر في الإعلام التقليدي حتى أصبح متخلفاً كثيراً عن الإعلام الإلكتروني كون الرقابة فيه أعلى بكثير مما يعق العمل.

أما نقاط التقاء الإعلام الإلكتروني مع الشبكات الاجتماعية فإن السرعة ومساحة التعبير يكادان يكونان أميز ما يجمعهما بل ربما تتعدى مواقع الشبكات الاجتماعية في مسألة السرعة ومساحة

التعبير الإعلام الإلكتروني، لكن هذا ينقصه مسألة الضبط فلا أحد يمكن أن يحد خبراً أو تعليق في مواقع الشبكات الاجتماعية في حين يخضع الإعلام الإلكتروني إلى انضباطية أكثر.

الخاتمة والتوصيات :-

شهد الأردن تطوراً ملحوظاً وواضحاً في مختلف مناحي الحياة وشهد الإعلام تطوراً مماثلاً فقد ازداد عدد وسائل الإعلام في الأردن وأصبحت هذه الوسائل على درجة متقدمة من استخدام التكنولوجيا، كما أنّ وسائل الإعلام الأردنيّة اضحت منخرطة في معركة تطوير الأردن وتحديثه وكان لها دور بالغ في وصول الأردن إلى الألفية.

إنّ كانت الحكومات في بداية عهد التأسيس تتعامل مع وسائل الإعلام بحذر وتقمع هذه الوسائل فإنّها بعد ولوج الأردن في مرحلة ما بعد الأحكام العرفية أصبح للإعلام دور متزايد في الحياة العامة.

فالعصر الذي نعيشه ونمط التفكير لدى الجيل الجديد وتسارع الأحداث تفرض هذا النمط من الإعلام الجديد وبخاصة الإعلام الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي والتفاعل مع الأحداث بسرعة بعكس الإعلام التقليدي الذي يجد القارئ صعوبة في وصول صوته ومشاركته فعصر السرعة والتقنية الجديد ميزت التواصل مع الإعلام الجديد، وعلينا أن نعترف بأهميته ونقر بأنّه هو القادم الجديد وقد دخل الإعلام الأردنيّ عصر الإعلام الجديد بقوة حيث نلاحظ الازدياد في عدد المواقع الإلكترونيّة وعدم ترخيص صحف جديده لا بل توقف العديد من الصحف القائمة التي كانت تصدر منذ عقود وتحولها إلى صحف الإلكترونيّة مثل اللواء الأسبوعية والحدث الأسبوعية وغيرها.

إنّ أغلب وسائل الإعلام التقليدية الرسمية واقعة تحت هيمنة وسلطة الجهات الرقابية في بلدانها، وهي بلدان تسعى سياساتها لتكريس مفهوم الأمن والاستقرار في مواجهة الثورة والتغيير؛ ولذلك بدا الإعلام التقليدي منحازاً للسلطات في الوقت الذي بدا فيها الإعلام الإلكترونيّ منحازاً للشعوب وعبرا عن تطلعاتها ورغبتها في التغيير وقد جعل ذلك الإعلام التقليدي في الأردن والدول العربية يفقد مصداقية لحساب الإعلام الجديد.

والمتابع لقطاع الاتصالات في العالم يجد أنها أكثر وأسرع نمواً وتحقيقاً للأرباح العالية، وفي العالم العربي قطاع الاتصالات يحقق مكاسب كبيرة وأرباحاً هائلة، أمام تعطش المجتمع لهذه الخدمات، إنّما الفرق بين المواطن في العالم الأول أنّه يستخدم هذه التقنيات في الترفيه عن

نفسه، بينما في العالم الثالث وشعوبنا في المنطقة تستخدم لأغراض أخرى مثل المطالبة بالحرية والعدالة والبحث عن الأخبار الصحيحة، المستقبل للإعلام الإلكتروني مبهر لو تم التخطيط له والاستفادة من كل التقنيات والإمكانيات، وتحسنت النبية التحتية لتقنية الاتصالات، فهناك العديد من القرى والأرياف في مدننا العربية لا تتوفر فيها خدمات الاتصالات، فهذا يعني أنهم مغيبون عن العالم تماماً.

مستقبل الإعلام العربي في يد الجمهور. إذا أردت إعلاماً عربياً أكثر رقياً ونضجاً وذكاء وتخصصاً فأقنع الجمهور بأهمية ذلك.

التوصيات :

- ١- إعطاء الإعلام مزيداً من الحرية.
- ٢- إعادة سن مجموعة من القوانين والأنظمة التي تحكم عمل وسائل الإعلام في الأردن.
- ٣- تقدم الدعم المادي للإعلام التقليدي ليستمّر في البذل والعطاء.
- ٤- تقديم الدعم المادي واللوجستي لنقابة الصحفيين ووسائل الإعلام الأردنيّة.
- ٥- تخفيض من متطلبات ترخيص وسائل الإعلام.
- ٦- إعطاء الإعلام الإلكتروني مزيداً من الحرية.

قائمة المصادر والمراجع :

- (١) الفيومي، إبراهيم أدب الصحافة في الأردن أرقام ودلالات، مجلة أفكار، عدد ١٠٣-١٠٤، ١٩٩١، ص ٤١ - ٥١
- (٢) مروة، أديب الصحافة العربية نشأتها وتطورها، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١
- (٣) المتولى، آمال سعد، مدخل في الصحافة، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الإسراء، طنطا- مصر، ٢٠٠٣
- (٤) الصمادي، امتثال، ورقة عمل بعنوان " الملاحق الثقافية، رؤية نقدية "، مقدمة لورشة الإعلام الثقافي المنعقدة في المركز الثقافي الملكي بتاريخ ٢٦-٧-٢٠١٠م.
- (٥) سكجها، باسم إبراهيم، صحافة ولكن، مكتبة المؤسسة الصحفية الأردنيّة (الرأي)، ١٩٩٩.
- (٦) نصار، نصار، محاضرة: تاريخ الإعلام الأردني، منتدى الثقافة الأردني، إربد تاريخ ٢٠١١/١١/١٠.

- (٧) أبو عرجة، تيسر الصحافة الأردنية المعاصرة دراسة في نشأتها وتطورها، مجلة البصائر، مجلد ١، عدد ١، ١٩٩٦، ص ص ٢٠٧-٢٤٤.
- (٨) جمعة، حسين، الحياة الفنية والأدبية في الأردن في القرن العشرين، دار الينابيع، عمان، ٢٠٠٤.
- (٩) صابات، خليل، تاريخ الطباعة في الشرق الأوسط، مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٥٨م.
- (١٠) أبو غنيم، زياد، تجربة الصحافة الإسلامية في الأردن في الخمسينات، صحيفة الكفاح الإسلامي، دار الوثائق - الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.
- (١١) حجي، شكري جبرين، الأدب في الصحافة الأردنية في عهد الإمارة، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٢.
- (١٢) أبو صوفة، محمد، الصحافة في الأردن ١٩٢٠-١٩٩٦ قراءات أولية، مكتبة المحتسب، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٦.
- (١٣) الشريف، محمود، رؤى حول الصحافة والإعلام، مطابع الدستور التجارية، عمان، ٢٠٠٤.
- (١٤) الموسى، عصام، خصائص الصحافة الأردنية الحديثة ممثلة بصحيفة الرأي اليومية، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد ٤، العدد ١، ١٩٨٨، ص ص ٨١-١١٥.
- (١٥) الموسى، عصام سليمان، الصحافة الأردنية: دراسة نقدية لتطورها وقوانينها ١٩٢٠ - ١٩٨٨، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد ٥، العدد ١، ١٩٨٩، ص ص ٢٢٧ - ٢٦٦.
- (١٦) الموسى، عصام سليمان، تطور الصحافة الأردنية (١٩٢٠ - ١٩٩٧ م)، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٨.
- (١٧) حداد، نبيل، الصحافة في الأردن: قراءة في تجربة جمعة حماد، مؤسسة عمون للدراسات.
- ١٨-بسيوني، ابراهيم حمادة (١٩٩٣). دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- ١٩- القضاء، أحمد ا (١٩٩٨). دائرة المطبوعات والنشر: سبعون عاما من العطاء ١٩٢٧-
١٩٩٧. عمان: منشورات دائرة المطبوعات والنشر.
- ٢٠- الشلبي، جمال (٢٠٠١). العلاقات العربية الأمريكية في ظل العولمة، في كتاب " العلاقات العربية الأمريكية : نحو مستقبل مشرق"، تحرير (سامي خصاونة).عمان:
الجامعة الأردنية بالتعاون مع جامعة يونغ- الولايات المتحدة الأميركية.